



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد امين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية

ينظم مخبر دراسات حول المجازر الاستعمارية
الملتقى الوطني الأول حول:

جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر

من واجب التوثيق إلى حق المساءلة

تحت شعار : حتى لا ننسى، حرب الذاكرة والهوية

يومي: 30 و 31 أكتوبر 2017

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ. د. الخير قشي رئيس جامعة محمد امين دباغين

رئيس الملتقى:

أ. د. لشهب صاش جازية عميدة كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس اللجنة العلمية:

د. بوسعدية رؤوف.

أعضاء اللجنة العلمية

- أ. د. عبيش يوسف - جامعة سطيف 2.
- أ. د. بلمامي عمر - جامعة سطيف 2
- أ. د. بوضياف عبد الرزاق - جامعة سطيف 2.
- أ. د. خلفة نادية - جامعة باتنة 1.
- أ. د. رقية عواشيرية - جامعة باتنة 1.
- أ. د. بوالقمح يوسف - جامعة سكيكدة.
- د. بن الشيخ نور الدين - جامعة سطيف 2.
- د. ظريف قدور - جامعة سطيف 2.
- د. بن أعراب محمد - جامعة سطيف 2.
- د. عواطف زرارة - جامعة الشارقة.
- د. نجيب بن خيرة - جامعة الشارقة.
- د. غولي منى - جامعة سطيف 2.
- د. بن عثمان فوزية - جامعة سطيف 2.
- د. بوجلال صلاح الدين - جامعة سطيف 2.
- د. شوقي سمير - جامعة سطيف 2.
- د. زرقان وليد - جامعة سطيف 2.
- د. بن بلقاسم أحمد - جامعة سطيف 2.
- د. مرزوقي وسيلة - جامعة أم البواقي.
- د. بن دعاس سهام - جامعة سطيف 2.
- د. لعقابي سميحة - جامعة سطيف 2.
- د. سقني فاكية - جامعة سطيف 2.
- د. ساعد العقون - جامعة الجلفة.
- د. بوغفالة بوعيشة - جامعة الأغواط.

د. أسعد لهلالي - جامعة سطيف 2.

د. لخذاري عبد المجيد - جامعة خنشلة.

د. بركاتي عمر - جامعة بجاية.

رئيس اللجنة التنظيمية:

معمري نصر الدين.

أعضاء اللجنة التنظيمية

- د. لهلالي سلوى - جامعة سطيف 2.
- د. عدالة جعفر - جامعة سطيف 2
- د. قنوفي وسيلة - جامعة سطيف 2.
- أ. خبابية أميرة - جامعة سطيف 2
- أ. شاكري سميرة - جامعة سطيف 2
- أ. عفان يونس - جامعة سطيف 2
- أ. خللفة نجود - جامعة سطيف 2
- أ. زكريا حريزي - جامعة سطيف 2
- أ. ملعب مريم - جامعة سطيف 2
- أ. منصور ريؤوف - جامعة سطيف 2
- أ. بوقرن التوفيق - جامعة سطيف 2
- أ. حسام مريم - جامعة سطيف 2
- أ. صلاب سيد علي - جامعة سطيف 2
- أ. غربي نجاح - جامعة سطيف 2
- أ. أومعمر بوبكر - جامعة سطيف 2
- أ. نمديلي رحيمة - جامعة سطيف 2



موضوع وإشكالية الملتقى

تعود في الأيام القادمة الذكرى السادسة والخمسون لمجازر 17 أكتوبر 1961 وتعود معها الذكريات المريرة لمجازر الاستعمار الفرنسي التي ارتكبها ضد الجزائريين و ممتلكاتهم وهويتهم طيلة فترة الاحتلال . هاته المجازر التي لا يختلف اثنان على أنها تمثل جرائم دولية مكتملة الأركان غير قابلة للتقدم وفق اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي و انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقيات جنيف 1949.

إن هذه الجرائم، بقيت لحد اليوم دون عقاب، على خلاف مناطق أخرى في العالم أين أقيمت محاكمات لمحاسبة مجرمي الحرب وتعويض المتضررين من انتهاكات المحتل، فعلى سبيل المثال، رفض المحتل الفرنسي مجرّد إعادة أرشيف الثورة والاعتراف بالجرائم التي ارتكبتها تتصلا من الآثار المترتبة على ذلك خاصة المسؤولية والتعويض أو على الأقل أداء واجب الاعتذار. وعليه نتساءل عن مضمون هذه الانتهاكات، وكيف يمكن تحميل فرنسا المسؤولية عن جرائمها في الجزائر خصوصا بعد مرور فترة زمنية معتبرة على حدوثها، وما هي السبل الممكنة لذلك؟ خصوصا فيما يتعلق بالجرائم المستمرة على غرار الأغغام المزروعة التي لازالت تحصد المزيد من الأرواح ليومنا هذا.

أهداف الملتقى

- تسليط الضوء على جرائم المحتل الفرنسي والانتهاكات التي قام بها الأفراد من جهة والدولة من جهة أخرى.

- فتح المجال أمام الباحثين المهتمين بتوثيق وترجم أفعال المستعمر الفرنسي من مختلف التخصصات لاسيما في ميادين الحقوق والعلوم السياسية والتاريخ وعلم الاجتماع للبحث في الموضوع وتقديم الاقتراحات الملائمة في هذا المجال.

- توضيح مختلف الوسائل المتاحة لتحميل فرنسا المسؤولية عن جرائمها وسبل الانتصاف الدولية، وكيفية الحصول على الاعتذار والتعويض المناسبين، تحقيقا للعدالة الجنائية الدولية ومنعا للإفلات من العقاب.

أهمية الملتقى

إنّ الانتهاكات التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر لا تقل جساما عن تلك التي ارتكبت في مناطق أخرى مقرقة من العالم وخضع مقترفوها للعقاب، بينما ظلت هي دون محاسبة، حيث ارتكب المستعمر جرائم متعددة ضاربا بذلك كل القواعد والاتفاقيات الدولية ذات الصلة عرض الحائط ومخالفا حتى لتشريعته الداخلية من خلال سن القوانين الخاصة لارتكاب

أشبح المجازر في حق المدنيين، ومخالفة قواعد وسلوك القتال تجاه أفراد المقاومة الشرعية والثوار .

كما عمدت فرنسا لجعل الجزائريين حقل تجارب من خلال إخضاعهم لبعض الوسائل والأسلحة المحرّمة وذات التأثير الواسع وطويل الأمد التي يمتد أثرها ليمسّ الإنسان والحيوان والبيئة الطبيعية لعقود من الزمن وخير دليل على ذلك التجارب النووية التي أجرتها في صحراء الجزائر والتي لازالت تفرز ليومنا هذا أطفالا مشوهين ناهيك عن قضائها على الحياة الطبيعية في بعض المناطق التي امتدت الإشعاعات النووية لها.

وبالرغم من كل هذا، لاتزال ترفض الاعتراف بجرائمها وتطمس ما تبقى من شواهد من خلال رفض إعادة أرشيف الثورة، ورفات الشهداء الذين لازالت تحتفظ بهم في " متحف الإنسان" الذي يظل أصدق شاهد على تجرّدها من الإنسانية وكل قواعد قانون النزاعات المسلحة في حريها ضد الجزائر، لا بل وتقرّ بما قامت به من جرائم من خلال إصدارها قانون 23 فيفري 2005 لتمجيد الاستعمار .

لهذه الأسباب إرتأى مخابر دراسات حول مجازر الاستعمار تنظيم ملتقى وطني بعنوان:

" جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر: من واجب التوثيق إلى حق المساءلة " لتسليط الضوء على المسائل المتعلقة بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر، في محاولة لإثارة نقاش قانوني وتاريخي واجتماعي فعال لعلّه يسهم في وضع لبنة في صرح توثيق وتجريم أفعال المستعمر على المستوى الدولي والحصول على التعويضات المادية والمعنوية المناسبة.

مجاور الملتقى

المحور الأول: الاطار العام للتواجد الاستعماري في الجزائر

-تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر والعلاقات الفرنسية -الجزائرية آنذاك.
-الأوضاع التاريخية والاجتماعية السائدة إبان فترة الاحتلال.
-إجابات دولة الاحتلال تجاه الدولة المحتلة (الواجبات القانونية والواجبات العرفية).

المحور الثاني: الجرائم الاستعمارية في الجزائر وتكييفها القانوني

-نماذج عن الجرائم الاستعمارية المرتكبة في الجزائر (الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الإبادة الجماعية، جرائم الاعتداء على الهوية، الجرائم المرتكبة ضد البيئة الطبيعية والتراث الثقافي، جرائم المنظمة السرية....)
-جرائم 8ماي 1945.
-التكييف القانوني للجرائم والانتهاكات المرتكبة.

المحور الثالث: سبل ووسائل التعامل مع الجرائم الاستعمارية

(المسؤولية وسبل الانتصاف الدوليين)

-الوسائل القانونية (المسؤولية الجنائية الدولية ومبدأ الاختصاص العالمي)
-الوسائل الأكاديمية (دور المؤرخين وعلماء الاجتماع)
-الوسائل السياسية (دور البرلمان والدبلوماسيين في الحصول على الاعتراف والتعويض، لجنة إحصاء جرائم الاستعمار).

-دور المجتمع المدني داخليا وخارجيا (دور منظمات المجاهدين وأبناء الشهداء، المنظمات المدنية العاملة في المجال، تداعيات القانون الفرنسي 2010/2 الصادر في 5 جانفي 2010 للاعتراف بالتجارب النووية على الضحايا الجزائريين وقانون 23 فيفري 2005 لتمجيد الاستعمار).

شروط المشاركة:

-أن يكون نص المداخلة متصلا بأحد المحاور الرئيسية للملتقى، وأن تكون بحثا أصلية لأصحابها لم يسبق المشاركة بها في ملتقيات سابقة ولم تنشر أو ترسل للنشر لأي هيئة علمية داخل أو خارج الوطن.

-حجوب مراعاة المنهجية العلمية القانونية في تحرير المداخلات واحترام الأمانة العلمية في صياغتها.

-ترسل المداخلات باللغتين العربية والفرنسية على أن لا تتجاوز 20 ولا تقل عن 12 صفحة(4A) شاملة قائمة المراجع والملاحق؛

-تحرر المداخلات بخط simplified arabic حجم 14 للمتن و 11 للهوامش بالنسبة للغة العربية، و times new roman حجم 12 للمتن و 10 للهوامش بالنسبة للغة بالفرنسية.

-تكتب الهوامش بصورة آلية في نهاية المداخلة مع الالتزام بالقواعد المنهجية المتعارف عليها في التهميش.

-يجب إرفاق المداخلة بملخص عنها في حدود 10 أسطر .

-لا تقبل المداخلات المشتركة.

-ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني: gh_ou1934@yahoo.fr

أحوال المشاركة:

-آخر أجل لاستلام الملخصات: 2017/09/15

-تاريخ الرد على الملخصات المقبولة: 2017/09/20

-آخر أجل لاستلام المداخلة كاملة: 2017/10/01

-تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: 2017/10/20